مؤقت



مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

الجلسة **٤٠٧٠**

الاثنين، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٢/٤٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تورك	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٢ (١٩٩٩) (S/1999/1162 و Corr.1)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/1999/1177)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

إقرار جدول الأعال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٢ (١٩٩٩) (S/1999/1162 وCorr.1)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/1999/1177)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٢ (١٩٩٩) الوثيقة S/1999/1162 وCorr.1، والرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ الموجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/1999/1177).

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1999/1180، التي تتضمن نص مشروع قرار أعيد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار S/1999/1180 المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار على التصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي مقتنع بأنه يستحيل حسم الأزمة الإنسانية بصورة قاطعة ما دامت الجزاءات باقية. ولقد أيدنا دوما إنهاء نظام الجزاءات في سياق تجديد المراقبة على نزع الأسلحة في العراق. وسنواصل العمل في هذا الاتجاه في المستقبل.

ومما يؤسف له، بالرغم من الجهود التي بذلت من أجل تطبيق حل إنساني، ظلت الحالة العامة للسكان العراقيين وتدهور الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد تزداد سوءا. فمشكلة إيصال السلع والمعدات إلى السكان الذين هم في مسيس الحاجة إليها ما زالت تتفاقم لأن لجنة الجزاءات تقوم بإعاقة تنفيذ العقود.

وفي هذا الصدد، اقترح الاتحاد الروسي، استنادا إلى ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتصحيح الحالة التي تطورت، أن نعتمد مشروع قرار ينص على تمديد عمليات الأمم المتحدة الإنسانية فترة إضافية، مع مراعاة توصيات الأمين العام والنتائج التي توصل إليها الفريق الإنساني برئاسة السفير سلسو أموريم بشأن ضرورة تعزيز العمليات الإنسانية للأمم المتحدة.

ونعتقد أن من الأهمية القصوى بمكان أن تدخل حيز النفاذ الآن تدابير مثل رفع سقف صادرات النفط، وزيادة نسبة حصص إيصال قطع الغيار اللازمة لصناعة النفط إلى العراق، وتبسيط إجراءات النظر في العقود في لجنة الجزاءات وحسم مشكلة مواصلات النقل الجوي مع بغداد، في إطار مرحلة جديدة من العمليات مما يعزز من فعالية أدائها. ومما يؤسف له أن عددا من الوفود لم يأخذ بعين الاعتبار الحجج التي سقناها، وهي أن جميع السلع المتصلة بحالة الحصار الإنساني ينبغي النظر فيها في إطار قرار شامل يتعلق بالعراق.

ونظرا للموقف الذي اتخذه عدد من أعضاء المجلس، فإننا لا نعارض اعتماد مشروع قرار موجز وتقني ينص على تمديد المرحلة السادسة من عمليات الأمم المتحدة الإنسانية لمدة أسبوعين على أساس الفهم بأن المرحلة المقبلة من الجهود الرامية إلى حسم المشكلة الإنسانية سيتم تحديدها فيما بعد. وسيتضمن ذلك مراعاة استمرار العمل على المشكلة العراقية برمتها.

ونود أن نوضح بأن موقفنا المتعلق بمشروع القرار هذا لا ينبغي النظر إليه بأي شكل من الأشكال على أن له أية صلة بموقفنا من مشروع القرار الشامل الذي يجب أن يعتمده مجلس الأمن لدى انقضاء فترة الأسبوعين. وبعبارة أخرى، هذا الحل التقني ينبغي ألا يحدد أبدا

الجدول الزمني للانتهاء من العمل بشأن مشروع قرار شامل، وإننا لا نقطع أية التزامات على أنفسنا في هذا الصدد. وبغية إيجاد طريقة للخروج من المأزق العراقي، يتعين علينا أن نتوصل إلى اتفاق بشأن جوهر المشاكل الخطيرة المتبقية. ولن يكون من المناسب الاضطلاع بأية محاولة لوضع أي نوع من الجداول الزمنية المصطنعة.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يوشك المجلس على اعتماد مشروع قرار يمدد المرحلة السادسة من الترتيبات الإنسانية في العراق، عملا بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، لمدة ١٥ يوما. ويحدونا الأمل بأن يستفيد أعضاء المجلس من هذه الفترة الزمنية لتحقيق تقدم في المناقشات التي تستهدف إعداد مشروع قرار شامل يسمح بإعادة إنشاء الرصد الدولي في العراق واستعادة التعاون بين ذلك البلد والأمم المتحدة.

ولن تدخر فرنسا أي جهد لكفالة اعتماد مشروع القرار الشامل ذاك في أقرب وقت ممكن وبتوافق الآراء. إن اعتماد أعضاء المجلس لمشروع القرار ذاك بالإجماع هو وحده الذي يتيح أية إمكانية فعلية لإنهاء الأزمة.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): ستصوت الصين مؤيدة مشروع القرار لأننا كنا على الدوام نعتقد بأن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء يؤدي إلى تحسين الحالة الإنسانية في العراق وإلى التخفيف من حدة المعاناة التي لا مبرر لها التي تلحق بالمدنيين العراقيين الذين يعيشون في ظل الجزاءات. كذلك كنا على الدوام نعتقد بأنه ريثما يتم رفع الجزاءات المفروضة على العراق، فإنه ينبغي تعزيز وتحسين عناصر البرنامج بصورة أكبر في ضوء الحالة المحددة من أجل جعل البرنامج أكثر فعالية.

وفي الوقت نفسه، أود أيضا أن أؤكد على أن التمديد التقني الذي أقره مجلس الأمن لبرنامج النفط مقابل الغذاء، ودراسته لمشروع قرار شامل جديد، مسألتان منفصلتان ولا ترتبطان ارتباطا مباشرا. ونرجو أن يعتمد مجلس الأمن مشروع قرار جديد بشأن العراق في أقرب وقت ممكن، وعلى أساس توافق الآراء.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة مشروع القرار المعروض على المجلس. فالحالة في العراق بحاجة إلى اهتمام. والحالة الإنسانية على الأرض تحتاج إلى معالجة. وبطبيعة الحال، فإن الكثير من العمل الذي يمكن الاضطلاع به الآن هو بيد العراق؛ فهناك برنامج ضخم يمكن تحريكه قدما حتى يترك تأثيره على الذين تضرروا مباشرة بالحالة الاقتصادية لو توفر التعاون الكامل مع برنامج الأمم المتحدة. إلا أن ذلك ليس موضوع حديثنا اليوم. وأعتقد أننا جميعا متفقون على أن التحسينات الفعلية في الحالة الإنسانية لن تتيسر ما لم يتوفر نهج شامل يرسمه المجلس إزاء مجمل علاقتنا مع العراق ويتضمن اتخاذ خطوات لتعليق أو رفع الجزاءات بموجب الشروط الواردة في قرارات المجلس.

لقد وردت في هذه المناقشة إشارة إلى توقيت المفاوضات الحالية. وإنني أوافق تماما على أنه لا توجد أية صلة مع أية مسألة أخرى. فمشروع القرار الشامل يحتاج إلى مفاوضات لها توقيتها الخاص وغرضها الخاص.

ولكن هناك علاقة بين نيتنا في تحسين الحالة على أرض الواقع، والذي لن يكون تحسينا على أساس يوم بيوم إلى أن نتخذ مزيدا من الخطوات الشاملة. وما كان يوجد سبب حقيقي لعدم تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء في المرحلة السادسة إلى المرحلة السابعة، إن لم تكن هذه الصلة موجودة. ولكن من المعقول أن نوافق على تمديد المرحلة الحالية لمدة أسبوعين.

وأود أن أبلغ المجلس ثانية بأن خمسة أعضاء في المجلس منهمكون في الواقع في مفاوضات شديدة التفصيل بشأن إعداد نص شامل. وفي اعتقادنا أنه يوجد التزام متين بالتوصل إلى نتائج في تلك المفاوضات في وقت مبكر. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد. وآمل مخلصا أن نتمكن من العودة إلى المجلس بمشروع نص في غضون فترة وجيزة.

والحق أن المسألة ليست مسألة تمديد في الوقت؛ وإنما هي مسألة تتعلق بالتوصل إلى قرارات - قرارات صعبة للغاية، كما نقر بذلك جميعا - أي التوصل إلى شكل من أشكال الحل التوفيقي التفاوضي الذي ستكون له أهمية جوهرية بالنسبة لهذا الموضوع. وربما نكون قد انحرفنا عن الطريق بعض الشيء بسبب مسألة الوقت، في حين أن القضية الحقيقية هي قضية التصميم على التوصل إلى حل. وآمل أن نستمد التشجيع من المجلس بكامله، ومن أعضاء الأمم المتحدة بعامة، للوصول بالمفاوضات إلى نهاية ناجحة.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): نحن بدورنا نؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم، لأننا نرغب في أن نتيح مزيدا من الوقت لإنجاح المفاوضات

الجارية بشأن إعداد نص جامع شامل. ولقد فشل المجلس على مدى عام في تحمل مسؤوليته عن معالجة مشكلة العراق معالجة فعالة، ومن شأن اعتماد قرار جامع شامل جديد أن يسمح لنا في نهاية المطاف باستئناف التفتيش على الأسلحة مع توفير الإغاثة الإنسانية الفعالة لشعب العراق في الوقت ذاته.

ولا نعتقد أن هذه الموضوعات يمكن الفصل بينها بسهولة أو أن فصلها محقق للفائدة. وسوف ينطوي مشروع القرار الشامل على حلول توفيقية كثيرة صعبة، ولكننا نعتقد أن فرص اعتماده ستقل إلى حد كبير إذا أولينا عنايتنا إلى عنصر أو اثنين فحسب من عناصره بمعزل عن غيرهما في ظل الظروف الراهنة. ولذلك نؤمن بأننا يجب أن نتيح كل الفرص للمفاوضات حتى تنجح، كما نحث الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس على استئناف تلك المفاوضات بهدف الانتهاء منها بأسرع وقت ممكن.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أود أن أضيف بضع عبارات. إن مشروع القرار المعروض علينا غير مثير للجدل، في اعتقادي، نظرا لطبيعته الفنية. وقد طلب أحد الزملاء في المجلس أن ينظر المجلس في اتخاذ هذه الخطوة على الأقل، وهي إجراء تمديد قصير الأمد للمرحلة الحالية من برنامج النفط مقابل الغذاء، وأعتقد أن الجميع ميالون إلى اتخاذ هذه الخطوة.

ولكن هذه مجرد خطوة قصيرة مؤقتة. والقضية الجوهرية هنا تتمثل، في رأي حكومتي، في أن الوقت قد حان لأن يتناول المجلس برمته المشكلة العراقية تناولا شاملا. وفي اعتقادنا أن هناك أغلبية قوية في المجلس تتمسك بالنهج الشامل، وأود أن أدعو جميع الزملاء في المجلس إلى الموافقة على بذل أقصى جهد، وفقا للخطوط التي تكلم عنها السفير ديجاميه من قبل، وذلك من أجل الانتهاء من وضع نهج شامل للمشكلة العراقية التي تواجه المجلس وآمل أن يتم ذلك خلال فترة زمنية قصيرة.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إن الغرض الذي يسعى إليه مشروع القرار المعروض على المجلس هو تحقيق تمديد غير منقطع للترتيبات المتخذة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥): النفط مقابل الغذاء. وأود أن أبرز ما يتسم به النظر في ذلك الموضوع من مرونة وتفهم، وفي اعتقادنا أن أي تعطيل لذلك البرنامج غير مقبول لما يترتب عليه من آثار إنسانية.

من الواضح، وأنا أقول ذلك، أن علينا جميعا أن نعمل خلال الأسبوعين المقبلين بروح توفيقية وبمرونة لتسوية الخلافات القائمة في المفاوضات الجارية المتعلقة بالتوصل إلى مشروع قرار مضموني. ونأمل أن يعرض علينا في أقرب وقت ممكن مشروع القرار الذي يجري التفاوض بشأنه منذ بداية هذا العام والمتعلق بجميع الجوانب الخاصة بالمشكلة العراقية. وفي اعتقادنا أنه يجب ألا يدخر أي جهد للتوصل إلى توافق في الآراء في المفاوضات.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أصدر فريق السفير أموريم تقريره في ٣٠ آذار/مارس، وسرعان ما قدم وفدي بعد ذلك، بالاشتراك مع وفد المملكة المتحدة، مشروع قرار بشأن هذا الموضوع، ومنذ ذلك الحين يجري تقديم المقترحات والمقترحات المضادة.

لقد انشغلنا بتفصيل شديد في العملية بحيث لا يمكننا التقليل من شأن الصعوبات، ولكننا لا نستطيع أن نخفي حقيقة لا يشعر وفدي بالارتياح حيالها وهي طريقة تناول الملف العراقي في مجلس الأمن اليوم. فبينما تناضل الدول الخمس الدائمة العضوية بشأن هذا الموضوع على مدى ما يقرب من ستة شهور، فإننا نحن الأعضاء غير الدائمين لا يتاح لنا سوى تقرير مرحلي واحد شهريا على وجه التقريب، مجاملة من وفد المملكة المتحدة. ويمكن أن تكون هذه الطريقة في العمل وهذه السرعة مقبولة من جانب الدول الخمس الدائمة العضوية، إلا أننا نحن الأعضاء المنتخبين، لا يمكننا ببساطة أن نذهب لنخبر أعضاء الأمم المتحدة الآخرين الذين انتخبونا، أننا راضون عن الجلوس وانتظار ظهور الدخان الأبيض من حجرات الـ "الورثة الخمسة". وأنا استعمل تعبير "الورثة الخمسة" لأننا بدأنا في وفدي نسمي الخمسة الدائمين "الورثة الخمسة"، مما يشكل أفضل تباين مع المنتخبين العشرة.

ونحن سعداء بأن نمضي على طريق ترحيل الموضوع لمدة أسبوعين، ولكن لمدة أسبوعين فحسب، إذ أننا نأمل في أن يكون ذلك هو السبيل لإبقاء الضغط على الخمسة الدائمين حتى يكملوا عملهم بشأن مشروع قرار جامع يتعلق بالعراق في غضون هذه المدة.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): إننا نؤيد مشروع القرار المعروض علينا اقتناعا منا بأننا، إذا كنا حقا مشغولين بالتخفيف من معاناة شعب العراق وملتزمين بذلك، فإن علينا أن نستهدف التوصل إلى نهج أشمل وأكمل تجاه مشكلة العراق برمتها. ولهذا يعتقد

وفدي أيضا أن المشكلة هي مشكلة تسوية، وأن الأوان قد آن للانتهاء من نص لمشروع قرار شامل بشأن العراق.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): لقد كانت البرازيل تفضل أن يكون وجودها هنا اليوم لاعتماد مشروع قرار يمكننا من البدء في المرحلة السابقة من برنامج النفط مقابل الغذاء. وإننا نعلق أكبر الأهمية على صيانة البرنامج وتحسينه. وهذا البرنامج سيظل فائق الأهمية بالنسبة لرفاه الشعب العراقي ما دامت الجزاءات باقية.

إلا أن الاتفاق على مشروع النص الذي قدم في الأصل لم يكن ممكنا. ونحن نأسف لذلك. لذلك، نؤيد مشروع القرار الفني هذا، الذي لا يفعل سوى تمديد المرحلة الحالية لمدة أسبوعين. ونأمل أن يستغل أعضاء مجلس الأمن المشاركون في المناقشات الجارية بشأن التوصل إلى مشروع قرار شامل هذين الأسبوعين على نحو بنّاء. وأملنا أن يعتمد مشروع القرار الشامل بتوافق الآراء. وستكون وحدة أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ فيما يتعلق بالنص الذي يعيد تحديد العلاقة بين الأمم المتحدة والعراق إشارة هامة للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي. وسوف تظهر هذه الوحدة استعداد الأمم المتحدة ورغبتها في معالجة هذه المشكلة من خلال الحوار والدبلوماسية والتعددية.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي أيضا مشروع القرار بشأن تمديد المرحلة السادسة من برنامج النفط مقابل الغذاء مدة أسبوعين. ونأمل، وفي الواقع نتوقع أن نتمكن من الوصول إلى نتيجة في الموضوع الأكبر للعراق بعد إجراء مشاورات مكثفة وشاملة بين بعض من أعضاء مجلس الأمن، وفي هذا الصدد، وبالرغم من أننا نؤيد مشروع القرار المعروض علينا، لا نرى أي صلة من حيث الإطار الزمني بين هذه الممارسة والقرار بشأن مشروع القرار الشامل الذي ينبغي عرضه على المجلس لكي تناقشه جميع الدول الأعضاء في المجلس مناقشة كاملة بغية التوصل إلى قرار نهائي، وينبغي أن يكون على أساس إجماع كل أعضاء المجلس. ولن يمكن وضع أساس لقرار نهائي للمشكلة إلا بقرار يتخذ بالإجماع، ونشجع الأعضاء الدائمين على تكثيف مفاوضاتهم بهدف إعادة هذه المسألة مرة أخرى إلى المجلس.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أتكلم مرة أخرى لتقديم إيضاح. لقد وصف السفير غرينستوك الحالة التي تمخضت عنها مفاوضات البلدان الخمسة وطرح تقييما لحالة تلك المفاوضات. وأود أن أقول ببساطة إن السفير غرينستوك قدم تقييما بالأصالة عن نفسه فقط وليس بالنيابة عن البلدان الخمسة التي ذكرها.

وأود أن أؤكد من جديد بأنه ليس هناك جدول مصطنع أو قيود مؤقتة. وإذا أردنا أن نتكلم عن الامتثال الحقيقي للقرارات السارية لمجلس الأمن، بحيث يمتثل لها أعضاء مجلس الأمن أيضا، فعندئذ أرى أننا سوف يكون بمستطاعنا أن نتوصل إلى اتفاق على جناح السرعة. ولكن المسألة هنا والى حد كبير تنطوي على اعتبارات سياسية ونعتقد بأن من الخطأ إخضاع تحسين الحالة الإنسانية في العراق لاعتبارات سياسية.

وبالنسبة للاتحاد الروسي، نحن على استعداد لبذل قصارى جهدنا للإسراع بالتوصل إلى إتفاق بشأن نص لمشروع قرار يكون مقبولا بصورة حقيقية وكاملة. وأود بهذا الصدد، أن أذكر الذين يتعجلون الأمر الآن، أن روسيا قدمت، في نيسان/أبريل من هذا العام، مشروع قرار يتضمن اقتراحا باعتماد نتائج أعمال الأفرقة الثلاثة التي يرأسها السفير أموريم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أطرح الآن مشروع القرار المتضمن في الوثيقة S/1999/1180 على التصويت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٧٥ (١٩٩٩).

قبل أن نختتم الجلسة، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية.

أعتقد أن جميع الحاضرين في الاجتماع الرسمي اليوم شاهدوا المجلس مرة أخرى وقد عكف بصورة جادة في بذل جهد مكثف لتطوير نظام جديد لتناول مسائل العراق. لقد كانت بيانات تعليل التصويت كثيرة ومحددة بدرجة كبيرة. ويشعر وفدي، على غرار وفود أخرى، بالقلق إزاء حقيقة مؤداها أن الجهود الرامية إلى وضع

نظام كهذا كانت جارية منذ عدة أشهر دون أن تتوصل إلى نتيجة محددة حتى الآن. ولقد شارك جميع أعضاء مجلس الأمن في ذلك الجهد. ولقد أشار البعض بخاصة بصدد تعليل أصواتهم، إلى جهود السفير سلسو أموريم سفير البرازيل الذي ترأس الأفرقة في وقت مبكر من هذه السنة. وكانت لتلك المساهمة في أعمال مجلس الأمن أهمية كبيرة وشكلت قاعدة يمكن أن يستند إليها قرار مناسب لمجلس الأمن. وفي الجهود التي تلت، ساهم الأعضاء غير الدائمين بتقديم أفكار شتى. لا نزال نعتقد بأنها مفيدة في عملية إعداد مشروع القرار.

في هذه المرحلة، يتركز الجزء الأساسي من العمل على الجهود والمفاوضات فيما بين الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن. إن واقع مجلس الأمن وحقائق الموضوع تقتضي فترة يولي فيها الأعضاء الدائمون اهتماما خاصا ويقبلوا بتحمل عبء خاص عن المضي بالعملية قدما. ولكن وحسبما اتضح من المناقشة التي جرت اليوم، ثمة اهتمام متزايد وحاجة متزايدة فيما بين أعضاء المجلس كافة وفيما بين أعضاء الأمم المتحدة بصورة عامة إعادة هذه العملية إلى المجلس مرة أخرى. لإنجازها هنا ولاعتماد قرارات كان ينبغي اتخاذها منذ وقت طويل.

استأنف الآن مهمتي كرئيس لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون على القائمة. وهكذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسوف يُبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.